الأهرام الاقتصادي

الصناعة المصرية

قراءة فى تقارير
لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

د. أمين مبارك

د.م. نادر رياض

اعداد

دكتور مهندس **نادر رياض**

مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

ملحق يوزع مع عدد 31-7-2000

الصناعة المصرية

قراءة فى تقارير

لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

اعداد

دكتر مهندس نادر رياض

مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

ملحق يوزع مع عدد ٢٠٠٠/٧/٣١

تقرير عن
نشاط
لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب
خلال الدوره البرلمانية الحالية

مقدمة :

لاشك أن ما يشهده العالم الآن من حركة تحول رئيسية ومستمرة شملت مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يؤثر فى اقتصادنا الوطنى تأثيراً نسبياً ، بحجم تفاعلنا معه وارتباطنا به ، ولاشك أن للدولة دوراً مؤثراً فى تخفيف هذا الأثر أو زيادته ، حسبما تتخذ من تدابير وسياسات ، وما يتوافر لها من آليات وأدوات .

وقد شهدت مصر خلال السنوات الأخيرة تغيرات وتحولات جوهرية على النحو الذى يؤكد أن واقعاً مصرياً جديداً يتشكل للتواؤم مع التوجهات العالمية ، وتسعى حكومتها جاهدةً لتحقيق نهضتها الواعدة التى تجلت بشائرها فى تحسن الأداء الاقتصادى ، ومؤشراته الايجابية، لاسيما بقطاعى الصناعة والطاقة .

ولأن لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب فى طليعة الداعمين لهذه النهضة ، فقد دأبت خلال الفصل التشريعى السابع على مدار ١٩٠ اجتماعاً موسعاً على مناقشة شتى الموضوعات المتعلقة بالنهضة الصناعية والتكنولوجية فى مصر ومشروعات الكهرباء والطاقة والنقل والبترول والثروة المعدنية ، الواردة ضمن اختصاصها ، والمحالة اليها من المجلس ، ومناقشة بيانات السيد رئيس الجمهورية التى القاها منذ بداية الدورة البرلمانية الحالية ، وبيانات السيد رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الوزارة ومشروعات الخطة والموازنة ، ودراسة تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات ، **وأعدت اللجنة** تقاريرها التى أثنى عليها المجلس وأقرها ، ولاقت ما جاء بها من توصيات ومقترحات الاستجابة وسرعة التنفيذ من قبل الحكومة .

ولم تكتف اللجنة بذلك فحسب **وانما قامت** بالعديد من الزيارات الميدانية لعدد من المناطق الصناعية والمواقع البترولية ومحطات الكهرباء والطاقة فى مختلف أنحاء الجمهورية ، بهدف التعرف على سير واداء هذه المشروعات ، مع رصد أوجه القصور لتلافيها ، وأوجه النجاح لتأكيدها .

وسوف نتناول هنا فى تقريرنا نشاط لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب خلال الفصل التشريعى السابع ... وذلك على النحو التالى :

أولاً : أهم التقارير التى أصدرتها اللجنة من ضمن ٨٧ تقريراً ، ٢٥ سؤالاً وطلب إحاطة .

ثانياً : أهم تقارير اللجنة المشتركة من لجنة الصناعة والطاقة واللجان الأخرى .

ثالثاً : الزيارات الميدانية التى قامت بها اللجنة .

اولا : اهم التقارير الصادرة عن اللجنة

١- التكنولوچيا ومستقبل التنمية الصناعية فى مصر :

انطلاقاً من خطورة قضية استيعاب وتطوير التكنولوچيا الحديثة والمتطورة على الاقتصاد الوطنى عامة ، والصناعة المصرية خاصة ، واستناداً الى الحرص البالغ من قبل السيد الرئيس حسنى مبارك ، على أن ترتقى مصر فى سلم التكنولوجيا كى تتبوأ المكانة اللائقة فى مصاف الدول المتقدمه التى تعيش ثورة تكنولوچية حقيقية ، **أولت** اللجنة منذ بداية دور الانعقاد الحالى هذه القضية اهتماماً بالغاً،**وأعدت** تقريراً تناولت فيه مختلف جوانبها على مدار سبعة اجتماعات فى حضور وزراء الكهرباء والطاقة ، والبترول ، وقطاع الاعمال العام ، والانتاج الحربى ، والصناعة والتنمية التكنولوچية ، والتعليم العالى والبحث العلمى ، ورئيس المركز القومى للبحوث ، ولفيف من أساتذة الجامعات والشخصيات المعنية بالتنمية التكنولوچية .

حذرت اللجنة فى تقريرها من خطورة الاستمرار فى عمليات نقل التكنولوچيا من الدول الأجنبية وما تخلفه من آثارة سلبيه تتمثل فى :-

* اعطاء تطور انتاجى مظهرى فى بادئ الأمر يتبعه تراجع هذه التكنولوجيات وتحولها من ميزه الى عبء فى التكاليف .
* عدم استفادة الصناعة المصرية من عمليات النقل التام للتكنولوچيا المستوردة .
* التبعية الاقتصادية والتكنولوچية للدول الصناعية الكبرى .
* اضعاف مؤسسات البحث والتطوير فى مصر والحد من قدراتها .
* افتقاد الكثير من المنشآت الصناعية فى مصر لمكاتب التصميم الصناعى ومراكز البحوث والتطوير .

* استيراد العديد من المصانع الكاملة والجاهزة القديمة والمتهالكة ، والتى اضرت بالمنتجات الصناعية ضرراً بالغاً .

* تعرض البيئة المصرية لمخاطر بيئية عديدة ، نظراً لأن نقل التكنولوچيا من الخارج ينطوى عليها فى أغلب الاحيان نقل تكنولوچيات لا تأخذ فى الحسبان الواقع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى المصرى .

* وجود العديد من الممارسات الخاطئة فى مجال نقل التكنولوچيا وورود الكثير من الشروط التقييديه الجائره فى عقود نقل التكنولوچيا من الدول المالكة .

وتلافياً لهذه الآثار السلبية **قدمت** اللجنة عدداً من الأسس التى يجب أن ترتكز عليها عمليات نقل التكنولوچيا الحديثة من الخارج وهى :-

* تعظيم دور الدولة فى التوجية والاشراف على عمليات نقل التكنولجيا على المستوى القومى .

* التأكيد على عنصر الاختيار التكنولوچى الملائم ، من حيث تحديد العائد والتكلفة ، ومدى صلاحية التكنولوجيا المستوردة .

* التدقيق فى اختيار التكنولوجيا النظيفة غير الملوثة للبيئة المصرية .

* توفير الحماية لمتلقى أو مستورد التكنولچيا .

* التركيز على وسائل نقل التكنولوجيا بمفهومها الصحيح والتى تخدم مباشرة أهداف التنمية الصناعية فى مصر ..... تتمثل أهم هذه الوسائل فى :

- تنظيم مؤتمرات عالمية تخدم تطوير صناعات محددة .
- اقامة المشروعات البحثية المشتركة بين الجامعات ومراكز البحوث المصرية .
- تشجيع المشروعات الاستثمارية متعددة الجنسيات التى تنقل التكنولوچيا الحديثة الى مصر .

كما رصدت اللجنة فى تقريرها بعض المشاكل والمعوقات التى تواجه التنمية التكنولوجية فى مصر .... من أهمها :ـ

* ضعف الامكانات المادية المتاحة فى مراكز البحث العلمى والتطوير حيث لم تتعد نسبة الانفاق على البحث العلمى فى مصر ٠,٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، بينما تصل هذه النسبة فى الدول المتقدمة الى حوالى ٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

* ضعف آليات تسويق الخدمات التكنولوچية .

* إفتقاد الصناعة المصرية للعامل الماهر والمدرب نتيجة للعديد من السلبيات والمشاكل التى يعانى منها نظام التعليم الهندسى الجامعى والتعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر .

* افتقار الصناعة المصرية لمراكز التصميم والتطوير .

* الاعتماد على المصانع وخطوط الانتاج المستعملة والمستوردة من الخارج .

أكدت اللجنة على ضرورة ارساء أسس محددة لسياسة تكنولوجية قومية تضمن لمصر وضعاً لائقاً على خريطة العالم ، وتهيئ للصناعة المصرية سبل الارتقاء والتفوق ، **وقدمت اقتراحها** بشأن السياسة العلمية والتكنولوچية ، **حثت فيه** على ضرورة اعتماد هذه السياسة على مجموعة من اساليب العمل تتجسد فى الآتى :ـ

* ضرورة التخطيط الجيد باعتباره أحد أهم أساليب تحقيق التنمية .

* تنقيح التشريعات المرتبطة بالتنمية التكنولوچية .

* رفع القدرات التمويلية الحكومية ، وتشجيع القطاع الخاص على زيادة اسهاماته المادية فى هذا المجال .

* الاصلاح المؤسسى لبنية العلم والتكنولوچيا .

* نقل التكنولوچيا المتطورة والملائمة بينياً ، والعمل على استيعابها وتطويرها ، للانطلاق نحو خلق وامتلاك تكنولوجيا وطنية .
* التركيز على عدد من القطاعات التكنولوجية الرائدة - "باعتبارها من أهم الآليات التنفيذية لنجاح السياسة التكنولوچية الوطنية " وهى :-

أ- الالكترونيات الدقيقة .

ب- الهندسة الوراثية والتكنولوچيا الحيوية .

جـ- تكنولوجيا صناعة السيارات .

د- تكنولوجيا صناعة الغزل والنسيج .

هـ- تكنولوجيا صناعة البتروكيماويات .

و- الطاقة الجديدة والمتجدده .

ز- التكنولوچيا النظيفة (صديقة البيئة) .

* الارتقاء بدرجة جودة المنتجات المصرية .
* تهيئة المناخ الملائم للتنمية التكنولوجية .
* تطوير النظم الادارية داخل المنشآت الصناعية ومؤسسات الانتاج .
* التعرف الدقيق على تكنولوجيات المستقبل ، وضرورة اقتنائها واستيعابها .

خلصت اللجنة فى نهاية تقريرها بعدد من التوصيات التى تشكل فى مجموعها عناصر رؤية مستقبليه للتنمية التكنولوجية فى مصر ووسائل ضرورية لتحقيق الارتقاء التكنولوجى ، مما دعا الحكومة أن تضع هذه التوصيات نصب أعينها عند تخطيطها لسياستها التكنولوجية، والتى تعد بمثابة اللبنة الأولى فى المشروع القومى للنهضة التكنولوجية الذى دعا اليه السيد رئيس الجمهورية ، ولاقت العديد منها التنفيذ ... **من أهم هذه التوصيات :-**

١- ضرورة قيام الحكومة بتقديم الاسهامات المباشرة لتحقيق التنمية التكنولوچية وأن تأخذ على عاتقها مسئولية رسم وتخطيط وتنفيذ السياسة التكنولوچية التى اقترحتها اللجنة .

٢- النهوض بدور مؤسسات البحث العلمى ومراكز البحوث والتطوير العاملة فى مجال التكنولوچيا وذلك عن طريق الآتى :-

أ- انشاء مجلس أعلى قومى برئاسة السيد رئيس الجمهورية وعضوية جميع الوزارات والهيئات ذات الصلة المباشرة بالبحث العلمى والتكنولوچيا ، وقطاع الاستثمار ورجال الاعمال يتولى وضع سياسة قومية للبحث العلمى والتنمية التكنولوچية ومتابعتها .

ب- تقوية الروابط ومد الجسور بين مراكز البحث العلمى والتكنولوچي وبين أجهزة الحكومة وقطاعات الاستثمار والأعمال .

جـ- اعطاء مزيداً من المرونه لمراكز البحث العلمى والتكنولوچى فى مجال ادارة ابحاثها .

د- توثيق الروابط بين مراكز البحث العلمى والتكنولوجى فى مصر ومثيلاتها فى الدول الغربية المتقدمة .

هـ- الاهتمام بمعاهد ومراكز البحوث الصناعية والارتقاء بأدائها .

و- استكمال النقص فى بناء الشبكة القومية للبحث والتطوير مع تبنى ووضع خطط واضحة ومحددة لمراكز البحوث والتطوير القائمة .

ز- رفع قدرات الباحثين العاملين فى مؤسسات البحث العلمى والتطوير وذلك بالاهتمام بإعداد أجيال من الباحثين التكنولوچيين والمساعدين الفنيين ومنحهم حوافز لتشجيع عمليات التطوير والابتكار مع ضرورة تدعيم قدرات المؤسسات البحثية .

٣- الارتقاء بنظم التعليم الهندسى الجامعى ، والفنى والتدريب المهنى فى مصر ..

٤- العمل على تنمية قدرات ومهارات رأس المال البشرى بإعتباره الدعامة الاساسية للاقتصاد القومى .

٥- ضرورة الاهتمام بتسويق الخدمات التكنولوچية وذلك بانشاء جهاز لتسويق التكنولوچيا الوطنية والتعريف بها مع تسويق الخدمات والاستشارات واستقدام الخبراء الأجانب وتوفير آلية الاتصال المباشر بين جانبي العرض والطلب للخدمات التكنولوچية بالشكل المناسب .

٦- تعظيم التمويل المخصص للانفاق على أنشطة البحث والتطوير التكنولوچى .

٧- النهوض بالتشريعات المرتبطة بنقل واستيعاب التكنولوجيا وذلك بإصدار تشريع وطنى ينظم عمليات نقل التكنولوجيا وتدفقها، مع إعادة النظر فى القوانين السائدة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بنقل التكنولوچيا ، مع الاسراع بتعديل قانون براءات الاختراع رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ، والعودة الى توحيد عناصر الملكية الصناعية فى هيئة واحدة .

٨- رفع قدرات الصناعة المصرية على استيعاب وتطوير وامتلاك التكنولوچيا الحديثة والمتطورة وذلك بتنمية امكانات قطاعات البحوث والتطوير بالوحدات الصناعية وتشجيع انشاء شركات التصميم للمنتجات التكنولوجية المتقدمة بالاشتراك مع بيوت الخبرة العالمية مع ضرورة اقامة مركز للمعلومات التكنولوجية والاستفادة من الامكانات الهائلة المتاحة بمصانع الانتاج الحربى والهيئة العربية للتصنيع فى نشر وتعميق التصنيع المحلى للمعدات الاستثمارية والحد من استيرادها .

٢- استراتيجية الصناعة وآفاق القرن الحادى والعشرين .

قامت اللجنة على مدار ثلاثة اجتماعات فى حضور وزراء الصناعة والانتاج الحربى وعدد من رجال الاعمال والمسئولين برصد ودراسة مختلف المشكلات التى تواجه الصناعة المصرية داخلياً وخارجياً والتى تمثل فى مجموعها تحديات وعراقيل تعوق انطلاقها وتحد من قدراتها التنافسيه فى مواجهة الصناعات الأجنبية المماثلة ، **وطرحت** فى تقريرها تصور لكيفية مجابهة هذه التحديات من خلال نسج استراتيجية محكمة للنهوض بالصناعة المصرية ترتكز

على عدد من المحاور المستقبلية التى تكفل لصناعتنا الوطنية القدرة على البقاء ومواجهة مايطرأ من مستجدات .

ورأتاللجنة أن تسعى هذه الاستراتيجية لتحقيق الأهداف التالية :-

* تنمية الصناعات المصرية بمعدل يزيد عن ١٠٪ سنوياً خلال الخطة الخمسية الرابعة .
* الوصول بالصادرات المصرية الى ثلاثة أمثال ماهى عليه الآن .
* زيادة الناتج الصناعى الى ضعف ماهو عليه الآن .
* مساهمة القطاع الصناعى القومى فى زيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ليزيد عن ثلاثة امثال النمو السكانى فى نهاية الخطة الخمسية القادمة .
* مساهمة القطاع الصناعى القومى فى رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى إلى ١٥٠٪ مما هو عليه الآن .
* المساهمة فى خلق فرص عمل جديدة والعمل على زيادتها لتصل الى مليون فرصه عمل جديدة ببداية عام ٢٠٠٠ .

وأكدت اللجنة على ضرورة ارتكاز هذه الاستراتيجية على عدد من المحاور الرئيسية ... هى :-

١- محور القطاعات ذات الأولوية (وفقاً للمزايا التنافسية للانتاج فى مصر فى ظل التحرير الكامل للتجارة) ... والمتمثله فى :

الصناعات الالكترونيه - صناعة البرمجيات - صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة - صناعة البتروكيماويات - الصناعات الغذائية - صناعة الاسمدة - صناعة ودباغة الجلود والمصنوعات الجلدية .

٢- المحور الجغرافى (التوطين الصناعى) .

٣- محور تنمية الصادرات الصناعية .

٤- محور الصناعات الصغيرة .

٥- محور التطوير والارتقاء بجودة المنتجات الصناعية المصرية .

خلصت اللجنة فى نهاية تقريرها بمجموعة من التوصيات قسمتها الى ثلاثة أقسام .

أولاً : توصيات موجهة الى الحكومة :-

أ- فى شأن مواجهة التحديات الخارجية التى أفرزتها المتغيرات الاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية .... من أهمها :-

* دراسة كافة المتغيرات الاقتصادية العالمية والاقليمية بنظرة فاحصة وعمق شديد .

* العمل على وضع الصناعة المصرية على طريق المنافسة العالمية .

* ضرورة الاستفادة من الفترات الانتقالية التى تتيحها اتفاقيات الجات والمشاركة المصرية الأوروبية .

* اعداد الدراسات الخاصة بالسلع الصناعية الهامة انتاجاً وتصديراً واستيراداً .

ب- فى شأن مواجهة التحديات والمشكلات الداخلية التى تواجه الصناعة المصرية :-

* الارتقاء بمستوى جودة السلع والمنتجات الصناعية المصرية .

* التوجه نحو التصدير وضرورة اعتباره مهمة قومية .

* خفض تكلفة المنتج المصرى وتحريره من كافة الأعباء المالية التى ينوء بحملها .

* دفع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بها .

* مساعدة الصناعة المصرية فى التكيف مع الاتجاهات الحديثة عالمياً ومحلياً فى الحفاظ على البيئة من التلوث .

* تصحيح أوضاع شركات قطاع الأعمال العام الصناعية واصلاح الخلل فى هياكلها التمويلية فى اطار برنامج الخصخصة الذى تنتهجه الحكومة .

* مكافحة التهريب والقضاء عليه من منافذه المختلفة .

ثانياً : مطالب طالبت بها اللجنة رجال الصناعة فى مصر :-

* التحول الفورى نحو انتهاج سياسات التوجه التسويقى للمنشأة .

* المراجعة السريعة لأجهزة التسويق فى المنشآت واعادة التدريب الفنى لكوادرها .

* ضرورة توفير الميزانيات المناسبة للانفاق على البحوث الصناعية والتطوير .

* العمل على الاستفادة من الوفورات الاقتصادية للعملية الانتاجية .

* انتهاج الأساليب العلمية فى تخطيط الانتاج .

* المراجعة السريعة لنظم رقابة الجودة ، والتحول الى اتباع نظم الجودة الشاملة .

* التأكيد على ترشيد استخدام الطاقة .

* المتابعة المستمرة لمستوى التدريب الفنى للعمالة بمستوياتها المختلفة .

* التأكيد المستمر على الحفاظ على البيئة الصناعية بعيدة عن التلوث .

* البدء فى المساهمة فى انشاء الشركات المتخصصه فى التسويق العالمى والمحلى .

* البدء فى التوسع والمساهمة فى الاستثمار لإقامة الصناعات الصغيرة المغذية للصناعات القائمة .

ثالثاً : نداءات وجهتها اللجنة الى المستهلك المصرى :-

* الاقبال على السلع والمنتجات المصرية الجيدة ذات الأسعار المناسبة والتى يتوافر مثيلها المستورد فى الأسواق المصرية .

* الالتزام بعدم الاقبال على السلع المهربة أو مجهولة المصدر بحجة انها رخيصة الثمن أو مرتفعة الجودة .

* الالتزام بعدم شراء السلع الرديئة أو المتدنية الجودة ذات السعر المنخفض .

كما ناشدت اللجنة المستهلكين بالوقوف الى جانب أجهزة الرقابة الصناعية فى الكشف عن السلع المغشوشة أو الرديئة والتى تشكل خطراً داهماً على صحة وأمان وسلامة المستهلك .

وتجدر الاشارة الى ان رئيس المجلس أشاد بهذا التقرير وكل ماورد فيه من مناقشات ومقترحات وقرر طبعة فى كتيب وتمت احالته للحكومة لتنفيذ ما جاء به من توصيات .

٣- مشاكل صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة وما يتصل بذلك من وضع سياسة قطنية واضحة المعالم .

ناقشت اللجنة على مدار ثلاثة اجتماعات تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات لثلاث شركات قابضة والشركات التابعة لها عن العام المالى ٩٤/٩٣ هى الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة - والقابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة - والقابضة للقطن والتجارة الدولية بحضور وزراء التجارة والتموين ، وقطاع الأعمال العام ، والصناعة وممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات ورؤساء الشركات القابضة الثلاثة والشركات التابعة لها ، **وأعدت** تقريراً

رصدت فيه التحديات الخارجية والمشكلات الداخلية التى تعترض مسيرة صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر وتؤثر سلبياً على مستقبلها .

من أهم التحديات الخارجية التى رصدتها اللجنة :-

١- المتغيرات السياسية العالمية التى شهدها عالمنا المعاصر فى الآونة الأخيرة وتأثيرها على الصناعات النسجية فى مصر أهمها اختفاء الكيان الاقتصادى السياسى (الكتلة الشرقية) التى كانت تمثل دولة أكبر شريحة من سوق تصدير هذه المنتجات ، حيث انشئت العديد من المصانع خصيصاً لتلبية طلبات واحتياجات أسواق الكتلة الشرقية .

٢- المتغيرات الاقتصادية العالمية المتمثلة فى الجات ، وظهور تكتلات اقتصادية عالمية ، وارتفاع مستوى الجودة المطلوبة ، ووضع شروط لمواصفات السلع المستوردة من هذه التكتلات نتيجة لازدياد المنافسة العالمية فى مجال الغزل والنسج .

أما المشاكل الداخلية فيتمثل اهمها فى :-

١- كثرة الأعباء التى تتحملها صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة التى تنعكس على أسعار تكلفة منتجاتها بالزيادة مما يجعل هذه المنتجات غير قادرة على منافسة المنتجات النسجية الأجنبية المماثلة .

٢- تفشى ظاهرة التهريب وتأثيرها السلبى على قدرة السوق فى استيعاب الانتاج المحلى من الأقمشة والملابس الجاهزة ، والحاق الضرر بالشركات الصناعية ، **وأولت اللجنة** فى مناقشاتها على مدار اجتماعين حضرهما وزراء الصناعة والتموين والتجارة والمالية وعدد من رجال الأعمال هذه الظاهرة اهتماماً بالغاً لما لها من أثر بالغ الضرر على مستقبل الصناعة المصرية بصفة عامة ، وصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بصفة خاصة .

٣- السياسة القطنية الحالية ومايكتنفها من سلبيات تؤثر على هذه الصناعة .

وعن المشاكل الداخلية للشركات العاملة فى مجال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والتى يبلغ عددها ٣١ شركة تابعة لثلاث شركات قابضة **أرجعت** اللجنة (فى ضوء مناقشاتها لتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات) ما لحق بها من أضرار إلى عدة عوامل هى :

* خلل الهياكل التمويلية وفساد الادارة فى معظم هذه الشركات .
* تحمل الشركات لأعباء فائدة مرتفعة على أرصدة البنوك الدائنة .
* عدم استغلال الشركات لطاقاتها المتاحة مما ترتب عليه ارتفاع التكلفة .
* ضعف القدرات التسويقية بالعديد من الشركات ، مما ادى الى تراكم المخزون من الانتاج التام الصنع بها .
* عدم الاهتمام بعمليات الاحلال والتجديد للماكينات والآلات بمعظم هذه الشركات .
* عدم قدرة الشركات على التصرف فى أصولها المستغنى عنها .
* المشاكل القائمة بين شركات الغزل وشركات القطن ، المتمثلة فى تمسك شركات الغزل بفروق لجنة السياسات القديمة والتى وصلت فى بعض الشركات الى ١٠٠ مليون جنيه ، فضلاً عن ظروف الكساد وضعف القدرة التنافسية فى الاسواق المحلية والعالمية ، والارتفاع الكبير فى اسعار بيع القطن المصرى .

كماناقشتاللجنة على مدار اجتماعين طلبى احاطة وردا اليها من المجلس عن الصعوبات التى تواجه صناعة الغزل والنسج واهدار القطن المصرى العالى الجودة بتصنيعة فى انتاج غزول ومنسوجات رخيصة الثمن .

وحفاظاً على هذه الصناعة العريقة ودعم قدراتها التصديرية... اوصت اللجنة فى نهاية تقريرها بالاتى :

١- دراسة كافة المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية الجديدة فى مجال صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة سواءً من ناحية الأسواق الجديدة المزمع اقتحامها ، أو من ناحية التكنولوجيات والنظم الحديثة فى هذه الصناعة .

٢- التصدى بكل حزم لمحاولات اغراق السوق المصرية بالمنتجات النسجية الأجنبية ، وتقوية دور الأجهزة المنوط بها مكافحة الإغراق وحماية السوق المحلية .

٣- ضرورة الاستفادة من الفترة الانتقالية التى أتاحتها اتفاقية الجات والتى تنتهى عام ٢٠٠٤ ، فى تصحيح اوضاع هذه الصناعة والنهوض بها .

٤- الاهتمام بجودة المنتجات النسجية ومراعاتها للأذواق العالمية ، والاهتمام بعمليات الصباغة والتجهيز .

٥- توفير العناية والدعم الكاملين للعملية التسويقية للمنتجات النسجية ، وخلق أجهزة قوية تتولى مهمة التسويق داخل الشركات والترويج لمنتجاتها .

٦- متابعة ومسايرة أنظمة الانتاج الحديثة فى مجال صناعة الغزل والنسيج والتطوير الدائم والمستمر لماكينات ومعدات المصانع .

٧- ضرورة التنسيق بين جهاز التمثيل التجارى وغرفة الصناعات النسجية .

٨- فتح أسواق جديدة أمام هذه الصناعة ، وخاصة فى البلاد العربية والأفريقية .

٩- الاسراع فى اصلاح احوال شركات قطاع الأعمال العام العاملة فى هذا المجال ، وتصفية الشركات الخاسرة .

١٠- السعى نحو الاتفاق مع البنوك الدائنة لشركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة لاعادة جدولة مديونيات هذه الشركات .

١١- مواكبة التطورات العالمية فى الانتاج وذلك باستخدام الألياف الصناعية فى المنتجات ، واشباع رغبة المستهلك المصرى في الحصول على احتياجاته بالجودة والسعر المنافس للمنتج المستورد .

١٢- الاهتمام بالبحث العلمى فى مجالات هذا النشاط والتنسيق بين الجهات العلمية .

١٣- تنمية الموارد البشرية واعداد وتدريب الأفراد بالقدر الكافى لمواجهة التوسع فى هذه الصناعة ، واستكمال النقص فى الخبرات الفنية ذات الكفاءة العالية .

١٤- العمل على تشجيع وحفز الصناعات المغذية لهذه الصناعة .

١٥- عدم الربط بين اسعار استلام القطن من المنتجين واسعار البيع سواء للتصدير او لشركات الغزل المحلية .

١٦- انشاء صندوق لموازنة أسعار القطن (وهو ما قررته الحكومة مؤخراً) بهدف تعويض منتجى القطن فى حالة انخفاض اسعاره ، وكذلك تعويض شركات الغزل المحلية .

١٧- اعطاء الحرية لشركات الغزل المحلية فى تدبير احتياجاتها من الاقطان من جميع مناطق انتاج القطن فى العالم .

١٨- وضع الحلول الجذرية للمشاكل التى تعترض شركات الغزل المحلية الخاصة بالقطن الخام ، مثل مشاكل الحليج والشوائب الموجودة به وعدم تجانس الاقطان .

١٩- ضرورة خلق نوع من التنسيق بين قطاعى الزراعة والصناعة ، فيما يتعلق بزراعة الاصناف والرتب المختلفة من القطن المصرى .

٤- موقف الشركات الصناعية والمصانع من تطبيق قانون حماية البيئة من التلوث رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

نظراً للاهتمام المتزايد بالنواحي البيئيه على المستوى الدولى والاقليمى والمحلى حيث أصبحت البيئه الوجه الآخر لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، **بحثت** اللجنة على مدار ستة اجتماعات فى حضور وزيرة البيئة ووزير قطاع الأعمال العام اجراءات منع تلوث البيئة من قبل المصانع ولاسيما التابعة لشركات قطاع الأعمال العام، **وناقشت** المعوقات التى تحول دون توفيق المصانع لأوضاعها وفقاً للقانون ، **وشرعت** اللجنه في تقرير تستعرض فيه حالات للمصانع الملتزمة والمخالفة وأسباب ذلك مع دراسة التوصيات المناسبة .

٥- مشاكل شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية بالسويس.

ناقشت اللجنة الشكوى المقدمه من أعضاء مجلس الشعب عن محافظة السويس حول مشاكل الشركة فى حضور رئيس مجلس الادارة ورئيس قطاعات المصانع والمحاجر بها ، **وأوجزت** فى تقريرها أسباب تلك المشاكل التى تمثلت فى :-

* الخلل المالى للشركة نتيجة الخسائر المستمرة لمشروع الأمونيا بالسويس.
* ارتفاع اسعار الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعى اللازم لصناعة الأسمدة .
* حتمية تنفيذ مشروعات الشركة الخاصة بتحسين الأداء الفنى والاقتصادى والمحافظة على البيئة .

وحفاظاً على استمرار الشركة فى السوق أوصت اللجنه بالاتي :-

* مناشدة الحكومة الفرنسية لاسقاط نصف القرض وقدره (١٧٦,٥) مليون فرنك .
* مساعدة الشركة فى تمويل مشروعات البيئة بالمنح التى لا ترد .
* معاونة الشركة فى استرداد مادفعته بالزيادة للجمارك .

* ضرورة مراعاة الاعتدال فى اسعار الغاز والطاقة الكهربائية للشركة، وتناسبها مع أسعار الطاقة فى البلاد المحيطة المنافسة .

* مساعدة الشركة فى ايجاد مصادر تمويل من بنك التسليف الزراعى أو العملاء، كما هو متبع مع شركات الاسمنت .

٦- مشروع قانون بعض الأحكام الخاصة بشركات توزيع الكهرباء ومحطات التوليد وشبكات النقل وتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ .

أشادت اللجنة فى تقريرها بمشروع القانون المعروض بعد مناقشات على مدار اجتماعين فى حضور وزير الكهرباء، والطاقة وبعض مسئولى قطاع الكهرباء، بجهود الحكومة لحماية المستهلك وانشاءها جهازاً لتنظيم قطاع الكهرباء لضمان عدالة الأسعار بالنسبة لبيع الطاقة واجراء المقايسات وغيرها والتى كانت محل شكوى المستهلكين **وأوصت** بسرعة بدء نشاطه،وبعد مشروع القانون سالف الذكر بحق استجابة لتوصيات اللجنه المتكرره بعودة شركات التوزيع الي وزارة الكهرباء والطاقه حيث ثبت أن الربط بين وظائف الانتاج والنقل والتوزيع يزيد من كفاءة التشغيل ، وذلك عن طريق الاستغلال الامثل للمنتج في وضعه النهائي وصولاً للمستهلك، وبمايوفر في تكلفة التوليد ويحد من الفاقد ، وبما يجعل الاشراف الفني والاداري لهذا المرفق الحيوي تابعاً لجهة واحدة ، **وأكدت** اللجنه ألا تقل نسبه الدوله في هذا القطاع عن ٥١٪ ، علي أن يتم خصخصة ٤٩٪ فقط.

ثانياً: تقارير اللجنة المشتركة من لجنة الصناعة والطاقة واللجان الاخرى

أعدت اللجنة عدة تقارير خلال هذا الفصل التشريعى بالاشتراك مع عدد من اللجان الأخرى حول موضوعات مختلفة ... من أهمها :-

*** "تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الصناعة والطاقه ومكاتب لجان الشئون الصحية والبيئية والقوي العامله والشئون الاقتصاديه عن مشاكل البوتاجاز"**

نظراً لارتفاع معدلات الحوادث الناجمه عن أنابيب البوتاجاز سواء بسبب انفجارها أو تسرب الغازات البترولية القابله للاشتعال منها ، الامر الذي يمس أمن وسلامة المواطن ويودي بحياتة الي التهلكه ويصبح كبش فداء للممارسات الغير شرعيه ، فضلاً عن تأثر سمعة هذا النوع من الصناعه ، وبالاضافه الي ماورد الي اللجنه من طلبات احاطه حول هذه المشكلة الخطيرة تناولت اللجنه في تقريرها علي مدار ستة اجتماعات بحضور وزراء البترول والصناعه والتنمية التكنولوجية والانتاج الحربي وممثلي القطاع الخاص في هذا المجال مختلف جوانب المشكلة من تصنيع اسطوانات البوتاجاز وتعبئتها وتوزيعها وتداولها مع اقتراح الحلول المناسبه لها لاعادة الانضباط لتلك الصناعه بصوره مقننه ، حفاظاً على سمعتها بصفه عامة ، وتفادي الازمات والكوارث بصفه خاصه ، لاسيما خلال المواسم والاعياد وفصل الشتاء .

*** "تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الصناعة والطاقة ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروعات القوانين الخاصة بالبحث عن البترول ، والبحث عن الذهب والمعادن المصاحبه له" .**

اشادت اللجنة فى تقريرها بالاتفاقيات الخاصة باستغلال ٤٥ مشروع قانون للبحث عن البترول التى كان لها الفضل فى تغطية مساحة كبيرة من أرض مصر واكتشاف حقول للبترول والغاز والزيت وبالتالى اضافة كميات كبيرة للاحتياطى الاستراتيجى ..... والموزعة علي النحو التالى :-

شرق البحريه بالصحراء الغربيه - رأس الحكمه بالصحراء الغربية - شمال شرق أبو الغراديق بالصحراء الغربيه -شرق بني سويف - جنوب الدلتا - مليحه بالصحراء الغربيه - شمال البحر الاحمر (قطاع "٢") - شمال سيناء - غرب فيران بخليج السويس - غرب البحر الابيض المتوسط (قطاع "١") - السلوم بالصحراء الغربيه - درج البحرية بخليج السويس - شمال البحر الاحمر (قطاع رقم "١") - غرب خليج السويس - شمال أبو رديس بسيناء - غرب جازورينا بخليج السويس - شرق امباركه بصحراء مصر الغربيه - مطروح البريه والبحرية - شمال يوليو بخليج السويس - جنوب الضبعه بالصحراء الغربيه - شمال غارب البحرية بخليج السويس - أسيوط صعيد مصر - وسط سيناء - غرب بني سويف - غرب البحريه بالصحراء الغربيه - شمال الصحراء الشرقيه - غرب غارب بالصحراء الشرقيه - شمال رحمي البحيرة بخليج السويس - شمال غرب دمياط البحرية بدلتا النيل - شمال البحرية بالصحراء الغربية - شمال رأس قطاره بالصحراء الغربية - المنصورة بدلتا النيل - سيوه بالصحراء الغربية - القنطره بدلتا النيل - شمال غرب خمسه بالصحراء الشرقيه - شمال ادكو البحرية دلتا النيل - غرب البحر المتوسط بالمياه العميقه - شرق عسران بخليج السويس - شمال غرب أكتوبر بخليج السويس - شمال البردويل بالبحر المتوسط - الدبور بالصحراء الغربية - شمال شرق البحر المتوسط بالمياه العميقه - منطقه غرب توشكي بجنوب الصحراء الغربيه ، هذا بالضافه الي منطقه جديدة بمياه خليج السويس وغرب توشكى

كماناقشتاللجنة مشروعى قانونيى للبحث عن الذهب والمعادن فى منطقة شبة جزيرة سيناء وبعض المناطق بالصحراء الشرقية والتى كانت محل استفسار السيد رئيس الجمهورية خلال اجتماعة الأخير بالساده الوزراء ، **وأوصت** بضرورة الاهتمام بالثروة المعدنية عن طريق عقد اتفاقيات للبحث عن المعادن واستغلالها على غرار الاتفاقيات البترولية بحيث تتجنب الدولة عنصر المخاطرة فى عمليات البحث .

* " تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الصناعة والطاقه ومكتب لجنة الشئون الاقتصادية عن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٩٨ بشأن الموافقة على تعديل المنحة الدانماركية الموقعه فى ١٩٩٤/٦/٢٧ والخاصة باتفاق مزرعة الرياح بمنطقة الزعفرانه بخليج السويس " بموجب الخطاب المتبادل بين حكومتي مصر والدنمارك الموقع في القاهرة بتاريخ ١٤/ ١٠/ ١٩٩٨ .

أكدت اللجنة فى تقريرها بعد مراجعة بنود الاتفاقية والمذكرة المرفقة واستعادة نظر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٩٤ فى اجتماعها بمشاركة مسئولى وزارة الكهرباء والطاقة على ضرورة اقتحام مجالات استغلال الطاقة الجديدة والمتجددة وتوفير مصادر جديدة لانتاج طاقة آمنه ومطابقة للمواصفات البيئية ، أهمها طاقة الرياح الهائلة فى مصر واستغلالها فى توليد الكهرباء ، خاصة بالمناطقة النائية ، وعلى هذا وافق المجلس بتاريخ ٩٤/١٢/٤ على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٨ لسنة ٩٤ بانشاء مزرعة رياح بمنطقة الزعفرانه بخليج السويس فى اطار الاتفاق بين حكومتى مصر والدانمارك بمنحة دانماركية قدرها ٢١٠ مليون كرون دانماركى .

* "تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الصناعة والطاقة ومكتبى لجنتى الشئون الاقتصادية والشئون الصحية والبيئية عن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٩٧ بشأن الموافقة على التعديل الخامس لاتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية بين حكومتى مصر والولايات المتحدة الامريكية "الممثلة فى الوكالة الامريكية للتنمية الدولية" ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨"

ناقشت اللجنة فى اجتماعها بمشاركة وزير الصناعة ومديرى المشروع التنفيذيين بمعهد التبين للدراسات المعدنية ومركز بحوث التنمية بجامعة القاهرة واتحاد الصناعات المصرية - القرار والمذكرة المرفقة به وتعديلاته - ولاحظت أن التعديل الخامس ورد الى المجلس بعد توقيعه بحوالى عامين ، لذا **اوصت** فى تقريرها بضرورة ورود مثل هذه الاتفاقيات الى المجلس بعد توقيعها باسرع وقت ممكن ، لتحقيق النتائج المستهدفه فى الوقت المناسب ، وعدم الاخلال بأى من بنود الاتفاق .

وابدت موافقتها على هذا التعديل لما لاعتماداته من اهميه بالغة سوف تستغل فى استكمال المشروعات الريادية فى القطاعين العام والخاص، وتشجيع الاستثمارات فى مجال رفع كفاءة استخدام الطاقة، وتنفيذ اجراءات وتطبيقات الحد من التلوث الصناعى فى نحو ٣٠ موقعاً صناعياً ، ومواصلة البرامج التدريبية التى تهدف الى رفع قدرة المؤسسات المصرية على تنفيذ تكنولوجيات ترشيد الطاقة وحماية البيئة .

*** " تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الصناعة والطاقة ومكتب لجنه الشئون الاقتصادية عن قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٩ بشأن الموافقة على اتفاق التمويل المحدد بين حكومة جمهورية مصر العربية والمجموعة الأوروبية الخاص بدعم برنامج تحديث الصناعة الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١ " .**

استعرضت اللجنه في مناقشاتها على مدار اجتماعين بحضور مسئولي وزارات الصناعة والتنمية التكنولوجية والخارجية والتخطيط والتعاون الدولي وممثلي الصندوق الاجتماعي للتنمية ، الجهود التي تبذلها الحكومه من أجل رفع القدره التنافسية للصناعه المصرية لمواجهة التحديات العالمية والبرامج التي وضعتها لتحديث الصناعة ، **وأوصت** فى تقريرها بضرورة التنسيق بين مختلف الاجهزة المنفذه لبرنامج تحديث الصناعة ، ،كافة الاجهزة

المماثلة للاستفاده بخبراتها في مجال الصناعات الصغيره والمتوسطه والامكانات المتاحه لديها.

*** "تقرير اللجنه المشتركة من لجنتى الصناعه والطاقه والشئون العربية ومكتب لجنة الشئون الاقتصادية عن قرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ١٩٩٩ بشأن الموافقة على اتفاقية التبادل الحر وبروتوكول قواعد المنشأ الملحق بها بين حكومتى مصر وتونس والموقعين بتاريخ ١٩٩٨/٣/٥ بالقاهرة".**

ناقشت اللجنة علي مدار اجتماعين بمشاركة مسئولي وزارات الصناعة ، والمالية ، والتجارة والتموين ، والخارجية ، بنود الاتفاقية والمذكرة المرفقة ، وبعد رجوعها للائحة الداخلية للمجلس والدستور وما انتهى اليه مجلس الشورى فى ذلك القرار ، وافقت عليها من منطلق دعم وتطوير العلاقات الاقتصادية وتحرير التبادل التجارى بين البلدين ، وباعتبارها خطوة حقيقية نحو توسيع قاعدة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة ، وصولاً للآمال المنشوده في انشاء منطقة تجارة حرة وسوق عربية مشتركة .

*** "تقرير اللجنه المشتركة من لجنه الصناعة والطاقه ومكتبي لجنتي الشئون الاقتصادية والنقل والمواصلات عن تقصي الحقائق حول مشروع فوسفات الوادى الجديد (ابوطرطور)" .**

أعدت اللجنه بتكليف من المجلس الموقر تقرير شامل عن مشروع فوسفات الوادي الجديد (أبو طرطور) يشمل دراسة الجدوي والخطوات التنفيذية التي أُتبعَت واقتراح الحلول الممكنه لتفادي العقبات التي تعترضه ، **أكدت** فيه أن الجدوى الاقتصادية للمشروع سالبه حيث كان هناك نوعاً من اخفاء بعض الحقائق حول مستقبل المشروع ، مما وصل به الحال الي طريق مسدود ، وقبل ابداء الاعضاء آرائهم وملاحظاتهم علي التقرير ، ألقي السيد المهندس

وزير الصناعة والثروه المعدنيه بياناً علي أثره أعاد المجلس التقرير الي اللجنه لاعادة النظر فيه، وما يتطلبه من بحوث ودراسات ، وقامت اللجنة على مدار ثلاثة اجتماعات بمناقشة البيانات والدراسات الجديدة التى أجرتها وزارتى الصناعة ، والنقل والمواصلات ، وأعدت تقريراً تكميلى أوصت فيه بالآتى :-

- ضرورة عدم ضخ أية استثمارات جديدة للمشروع فى الوقت الحالى والإكتفاء بما تم التعاقد عليه وقفاً لإهدار المال العام بإستثناء الأبحاث العلمية اللازمة لتنقية الخام من الشوائب ، وخفض تكلفة تعدينة ورفع مستواه الاقتصادى ، ونالت هذه التوصية الاستجابة الفوريه من قبل الحكومة .

- فصل تكاليف البنية الاساسية للمشروع عن تكاليف الاستثمارات المباشرة المتعلقة بمشروعات الانتاج .

- تعظيم الاستفادة من البنية الاساسية للمشروع بحيث لاتقتصر فقط علي استخدامات مشروع فوسفات ابوطرطور ، وانما يمكن تزويدها بطاقات جديدة ... وخاصة فيما يلى :-

  * اقامة منطقة صناعية قائمة على أنشطة الصناعات الزراعية للاستفادة من مشروعات التنمية الصناعية من ناحية ، ومن فائض الطاقة الكهربائية من ناحية أخرى .

  * زيادة الطاقة الاستيعابية لميناء سفاجا وربطه بميناء سفاجا الجالى التابع لشركة فوسفات البحر الاحمر بحيث لا يقتصر فقط على شحن الفوسفات ، وانما يصبح ميناءاً حيوياً لمصر علي البحر الأحمر ، يسهم فى تشجيع الصادرات الى دول الخليج العربى ودول جنوب شرق اسيا .

- نقل مشروع فوسفات ابوطرطور الى نطاق قطاع الاعمال العام، وتحويله الى شركة فوسفات ابوطرطور ، لتصبح احدى الشركات التابعه للشركة القابضة للتعدين والحراريات .

ثالثا : الزيـارات الميدانيـة

قامت اللجنة بعدد من الزيارات الميدانية للمواقع البترولية ومشروعات الكهرباء والطاقة في شتى أنحاء الجمهورية بهدف التعرف عن قرب على ماتم انجازة فى هذه المشروعات ، وما يعترضها من مشاكل ، مع دراسة التوصيات المناسبة لحلها . **من أهم هذه الزيارات :**

١- زيارة مواقع العمل البترولية وبعض المناطق الصناعية بمحافظة السويس : -

قامت اللجنة بزيارة شركتين من شركات البترول ، وشركة مصر - ايران للغزل والنسيج، وشركة صناعات الزيوت المتكاملة وكذلك منطقة خليج السويس كما عقدت عدة لقاءات بديوان عام محافظة السويس ، ومقر الحزب الوطنى الديمقراطى فى حضور وزراء الصناعة ، والكهرباء والطاقة ، والاسكان والمجتمعات العمرانية ، ومحافظ السويس ، ولفيف من رجال الصناعة والمستثمرين لمناقشة المشكلات التى تعانى منها المحافظة .

وسوف نلقى الضوء على زيارة اللجنة لمنطقة تنمية خليج السويس (منطقة عتاقة الصناعية ، مشروع تنمية شمال غرب خليج السويس) نظراً لاهمية هذه الزيارة وما كشفت عنه من سلبيات تعوق وتؤثر على اداء العمل هناك .

أ- منطقة عتاقة الصناعية .

أكدت اللجنة فى تقريرها أن منطقة عتاقة الصناعية تعانى من :

* غياب التنسيق بصفة عامة ، وتنازع الأنشطة داخلها فيما بين أنشطة صناعية وسياحية .

* عدم بدء العمل ببعض المصانع بالرغم من استكمالها بصفة نهائية بسبب نقص المياه والكهرباء اللازمة لتشغيلها .

* اقامة المبنى التابع لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة اسفل أبراج الضغط العالى، وهذا يشكل خطراً كبيراً .

* مطالبة وزارة الاسكان للمستثمرين أصحاب المصانع بتحمل تكاليف توصيل المرافق الأساسية وتكاليف اقامة الموانئ اللازمة لهم ، علاوة على مطالبتهم بدفع أقساط ثمن الارض المخصصة لهم ، بالرغم من عدم بدء العمل بهذه المصانع .

* ضيق الطرق الموجودة بالمنطقة ، حيث أنها ذات اتجاه واحد ولا تصلح لتحمل نشاط المنطقة الصناعية .

وحرصاً من اللجنة على ازالة ما يعترض المنطقة من مشكلات أوصت بالآتى .

* ضرورة توصيل كافة المرافق للمنطقة بأقصى سرعة .

* نقل خط الضغط العالى بعيداً عن المنطقة الصناعية بالاتفاق بين وزارتى الاسكان والكهرباء

* وقف تحصيل أية أقساط مالية من أصحاب المصانع المقامة بمنطقة عتاقة ، لحين اتمام جميع المرافق الاساسية بهذه المصانع وبدءها العمل والانتاج .

* توفير الأراضى اللازمة لتوسيع ميناء الأدبية ، حتى يتسنى له استيعاب النشاط الصناعى والتجارى الكبير المتوقع بالمنطقة .

ب- مشروع تنمية شمال غرب خليج السويس .

أكدت اللجنة فى تقريرها بعد زيارتها للمشروع ، أنه بالرغم من تمتع هذه المنطقة بموقع استراتيجى فريد حيث أنها تقع فى المثلث الذهبى بين ثلاث قارات (آسيا - أفريقيا - أوروبا) ، علاوة على أنها تقع على ممر ملاحى دولى ، فضلاً عما يتوافر بها من موارد

طبيعية هائلة ، الا أن هناك قصور عديدة تكتنف المشروع تتمثل فى :

* لم تتم دراسة جدوى واحدة للمشروع ، حيث تقدم الجانبان اليابانى والكورى بدراسات عن المشروع ولم تنفذ ، فى الوقت نفسه لم ينته بعد الجانب الصينى من الدراسات الخاصة بالمشروع حتى الآن .

* تخصيص كل الأراضى الشاطئية بالمنطقة لأغراض السياحة ، وهذا يعد اهداراً لأراضى سوف تحتاجها المنطقة لاقامة موانئ قدر عددها بخمسة موانئ متخصصة لتناسب النشاط الصناعى بالمنطقة .

* عدم وجود رؤية محددة حتى الآن لكيفية حصول المنطقة على المياه .

* وجود مساحات كبيرة من أرض المشروع مازالت ملينة بحقول الألغام .

وانطلاقاً من أهمية المشروع الكبرى كمشروع تنموى عملاق أوصت اللجنة فى نهاية تقريرها بالآتى :-

* سرعة الانتهاء من دراسات الجدوى للمشروع .

* وضع خطة محددة المعالم ذات برنامج تنفيذى محدد لامداد المنطقة بالمياة اللازمة .

* البدء الفورى فى التخطيط لانشاء الموانئ اللازمة للمنطقة الصناعية وتحديد تخصص كل ميناء ، وموعد انتهاء تنفيذة .

* ضرورة تولى اللجنة الوزارية المشكّلة للإشراف على المشروع ، مسئولية متابعة تطهير المنطقة من حقول الألغام ، بأقصى سرعة ممكنة .

* بحث أسباب هروب المستثمرين الاجانب، والعمل بجد على توظيف كل الامكانات لجذبهم

وتسويق المشروع عالمياً .

* أن يقوم القطاع الخاص المصرى بالدور المأمول منه فى هذا المشروع ، خاصة بعد صدور قانون ضمانات وحوافز الاستثمار للانشطة الاقتصادية الخاصة بالمناطق الحرة وما به من حوافز واعفاءات وعوامل جذب للمستثمرين .

* ضرورة قيام الهيئة العامة للاستثمار بحل مشاكل المستثمرين فى منطقة شمال غرب خليج السويس ، والترويج لهذا المشروع ، وارشاد المستثمرين الى نوعية الصناعات المجدية بالنسبة لهم وعدم تكرارها .

* ضرورة المواءمة بين المشروعات الصناعية والموانئ المتخصصة والمشروعات السياحية بالمنطقة تجنباً لاهدار الاستثمارات السياحية ، والاموال التى أنفقت بالفعل عليها .

وعلى أثر الاعلان عن نتائج زيارة اللجنة وما طرحتة فى تقريرها من توصيات خاصة بهذا المشروع - **طالب السيد الرئيس حسنى مبارك كافة الأجهزة المعنية بتصحيح مسار المشروع وتوفير الدعم اللازم له .**

٢- **زيارة المشروعات البترولية الجارى تنفيذها ببورسعيد** ،حيث شهدت اشارة البدء لضخ الغاز الطبيعى لأول مرة لمحافظة شمال سيناء ، عبر خط ضخم يمتد من محطة معالجة الغازات بمنطقة الجميل حتى منطقة التوزيع بالقرب من ترعة السلام كما تفقدت اللجنه حقل حابي البحري ، أيضاً شهدت توصيل الغاز الطبيعى لمدينة الاسماعيلية حيث تم ايقاد أول شعلة غاز لمخبز ووحدة سكنية في اطار مشروع توصيل الغاز الطبيعي الي المنازل والمنشآت التجارية في المحافظة وأعدت اللجنة تقريرها حول هذه الزيارة .

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر